Distr.: Limited
10 March 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

كيوتو، اليابان، 7-12 آذار/مارس 2021

مشروع التقرير

المقررة العامة: أنطوانيت إيفياني **أوتشي أوبي** (نيجيريا)

إضافة

النُّهُج المتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية

الوقائع

1- نظر المؤتمر، في جلستيه العامتين العاشرة والحادية عشرة، المعقودتين في 10 آذار/مارس 2021، في البند 4 من جدول الأعمال، المعنون "النُّهُج المتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية". ومن أجل النظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على المؤتمر:

(أ) ورقة عمل أعدتها الأمانة عن النُّهُج المتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية (A/CONF.234/5)؛

(ب) ورقة عمل أعدتها الأمانة بشأن المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (A/CONF.234/15)؛

(ج) دليل المناقشة للمؤتمر الرابع عشر (A/CONF.234/PM.1).

2- وترأس الجلسة العامة العاشرة أليساندرو كورتيزي (إيطاليا). وعرضت ممثلة للأمانة بند جدول الأعمال، وعرض ميسر حلقة العمل 2، المتعلقة بموضوع "الحد من معاودة الإجرام: استباقة المخاطر وإيجاد الحلول"، ملخصاً لاستنتاجاتها. وأدلى ببيانات ممثلون وممثلات عن اليابان، وكندا، والصين، وتايلند، والولايات المتحدة، وإندونيسيا، وفييت نام، والأرجنتين، وكولومبيا، وجنوب أفريقيا، والمغرب، وأرمينيا، وفنلندا، وهندوراس. وتكلَّم أيضاً المراقب عن منظمة الدومينيكان المناصرين للعدالة والسلام، والمراقبة عن الاتحاد الدولي المعني بسياسات مكافحة المخدرات.

3- وترأس الجلسة العامة الحادية عشرة روبنسون نجيرو غيثاي (كينيا). وأدلت ممثلة عن المكسيك ببيان. كما أدلت ببيان المراقبة عن الرابطة الدولية للمحامين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة العامة

4- أكد عدة متكلمين على أن النجاح في التصدي للتحديات المستجدة والمعقدة التي تواجه نظم العدالة الجنائية، بما في ذلك أثناء فترة جائحة كوفيد-19، والنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلبان بشدة من مختلف الجهات الفاعلة ضمن سلسلة العدالة الجنائية أن تعتمد نهجا تعاونيا ومتكاملا. وشُدِّد على أن ذلك التكامل ينبغي أن يرتكز على ثقافة سائدة من التعاون، ونظام فعال لتبادل المعلومات، وتنسيق شامل وكلي يشارك فيه كل أطراف سلسلة العدالة الجنائية المختلفة. وأشار عدة متكلمين إلى سبل ووسائل تعزيز ذلك النهج المتكامل، تشمل تيسير الحوار والتعاون فيما بين أجهزة العدالة الجنائية المعنية، وتوفير التدريب وأنشطة بناء القدرات، وإنشاء فرق عمل، وتعزيز مشاركة المرأة كعنصر محترف في جميع قطاعات نظام العدالة الجنائية، ومشاركة الأقليات وسائر أعضاء الفئات المهمشة.

5- وسلم عدد من المتكلمين بأهمية إقامة علاقة تعاونية بين نظام العدالة الجنائية وسائر قطاعات المجتمع ذات الصلة. وعرض عدة متكلمين أمثلة وطنية لمبادرات تعاونية محددة نفذت بالتشارك بين نظام العدالة الجنائية وقطاعات أخرى من المجتمع، منها القطاع الخاص ومنظمات غير ربحية ومجتمعات محلية، بوسائل منها العمل التطوعي المجتمعي. وفي هذا الصدد، أشير على وجه التحديد إلى إبرام شراكات وطنية لتعزيز إعادة إدماج المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً والجناة الخاضعين للمراقبة ضمن مجتمعاتهم المحلية والحد من معاودة الإجرام. وأشير إلى أهمية اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة.

6- وتبادل عدة متكلمين معلومات عن الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الوطنية، بما في ذلك تنقيح التشريعات ذات الصلة، وتحديث أجهزة العدالة الجنائية، وإنشاء هيئات عمومية جديدة بهدف تعزيز تكامل عناصر نظام العدالة الجنائية وزيادة فعالية إقامة العدل. وقُدِّمت أمثلة عن نُهج وطنية مبتكرة، مثل إنشاء وحدات جوالة سريعة الانتشار يمكنها الوصول فورا إلى مسرح الجريمة، مما يحسن التصدي للتحديات الخطيرة والمعقدة التي يطرحها الإجرام، ولا سيما في المناطق النائية من الأراضي الوطنية.

7- وأكد عدة متكلمين من جديد أهمية التصدي للعنف الجنساني، ولا سيما في ضوء ما أبلغ عنه من زيادة في العنف المنزلي خلال جائحة كوفيد-19، وأبرزوا التدابير المتخذة على الصعيد الوطني لمنع ذلك النوع من العنف والتصدي له. وشدد بعض المتكلمين على أهمية توفير سبل الوصول الفوري لضحايا العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، إلى العدالة وخدمات الدعم، التي تشمل تقديم المشورة والمعلومات القانونية الدقيقة. وشُدد على أهمية ربط نظام العدالة الجنائية بمقدمي الخدمات الصحية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية، باعتباره عاملا هاما في ضمان أن تكون تدابير التصدي للعنف الجنساني أكثر كفاءة وفعالية وأكثر تركيزاً على الناجين.

8- وتبادل عدة متكلمين خبراتهم الوطنية في معالجة مسائل العنف ضد الأطفال، وشددوا على أن التنسيق فيما بين مختلف عناصر نظام العدالة الجنائية عامل أساسي في تحقيق العدالة للأطفال، سواء في الحالات التي يكون فيها الأطفال جناة أو في الحالات التي يكونون فيها ضحايا. وركز بعض المتكلمين على التدابير المتخذة على الصعيد الوطني لتزويد الأطفال من ضحايا العنف بدعم شامل ومنسق، يشمل مختلف أنواع الخدمات، مثل الخدمات الطبية والاجتماعية والقانونية، مع التقليل إلى أدنى حد من أثر الصدمات النفسية عليهم. وأبلغ متكلمون آخرون عن خبراتهم الوطنية في التعامل مع الأطفال المحتكين بالقانون. ووُصف التعاون بين أجهزة العدالة الجنائية وإدارات الخدمات الاجتماعية بأنه أمر بالغ الأهمية في هذا المجال.

9- وأشار عدة متكلمين إلى أهمية توفير الدعم والحماية لضحايا الجريمة. وجرى تبادل للخبرات الوطنية بشأن نظم العدالة الجنائية التي تتبع نُهجا تركز على الضحايا وتراعي آثار الصدمات. وذكر عدة متكلمين أنواعاً من الدعم ينبغي تقديمها إلى الضحايا، منها تحديداً زيادة فرص الحصول على مساعدة قانونية

ومعلومات، ولا سيما لضحايا العنف الجنسي؛ وبرامج العدالة التصالحية؛ وآليات التعويض، بوسائل منها على سبيل المثال سن تشريعات تمكن الضحايا من طلب تعويضات من الدولة.

10- وأوضح عدة متكلمين قيمة وفوائد برامج العدالة التصالحية. ولوحظ أن توفير سبل العدالة التصالحية في المراحل الهامة من إجراءات العدالة الجنائية يمكنه أن يعزز إعادة تأهيل الجناة ودعم الضحايا. وأشير إلى أثر تلك البرامج في الحد من معاودة الإجرام واحتمال أن تخفف من اكتظاظ السجون. وأشير أيضا إلى أهمية استخدام برامج العدالة التصالحية في القضايا التي تتعلق بأطفال.

11- ولاحظ بعض المتكلمين أن اكتظاظ السجون لا يزال يشكل تحدياً. وأشار متكلمون كثر إلى لزوم زيادة استخدام بدائل السجن. وأبلغ بعض المتكلمين عن التدابير الوطنية المتخذة في بلدانهم لمعالجة مشكلة اكتظاظ السجون، والتي تشمل العمل مع السلطة القضائية على تعزيز استخدام التدابير غير الاحتجازية، وتعديل التشريعات ذات الصلة، واعتماد استراتيجية شاملة فيما يتعلق بنظام المراقبة بعد الإفراج. وأشير إلى أن عام 2020 صادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، وأن عدد النساء السجينات في جميع أنحاء العالم بات أكبر من أي وقت مضى. وذُكرت الحاجة الملحة إلى الإفراج عن المسجونين من أصحاب الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات، ولا سيما المستضعفين منهم، مثل النساء الحوامل.

12- وأبرز كثير من المتكلمين أهمية إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم، وتبادلوا معلومات عن الخبرات الوطنية في هذا الصدد. وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة في هذا الشأن، لا يقتصر على المعنيين داخل نظام العدالة الجنائية بل يشمل المعنيين خارجه أيضاً، مثل قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وذُكر أن للجناة السابقين طائفة متنوعة من الاحتياجات وأن للمجتمع المحلي دوراً هاماً يؤديه في إعادة إدماج الجناة بنجاح. وأشار عدة متكلمين إلى الحاجة إلى توفير إرشادات عملية لنظم العدالة الجنائية الوطنية بشأن الحد من معاودة الإجرام. وأكد بعض المتكلمين على أن الحاجة لمعالجة مشكلة معاودة الإجرام باتت تحظى باعتراف متزايد على الصعيد الدولي، ولذلك أوصوا بوضع معايير وقواعد جديدة للأمم المتحدة تركز على مسألة الحد من معاودة الإجرام.

13- وشدد بعض المتكلمين على أهمية تعزيز التعاون، على الصعيدين الإقليمي والدولي، كوسيلة للتصدي للتحديات المتزايدة التي تواجهها نظم العدالة الجنائية الوطنية على نحو أكثر فعالية وتكاملا. وفي هذا الصدد، أشار بعض المتكلمين إلى المبادرات التي اتخذتها بلدانهم لتعزيز وتقوية التعاون الدولي على التصدي للتحديات التي تطرحها الجرائم المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، بما فيها أشكال الجرائم الجديدة والناشئة.